

مقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

تعتبر الموازنة العامة للدولة أحد العناصر القوية والمؤثرة في تشكيل الحالة التي يكون عليها الإقتصاد الوطني من نمو أو ركود، وذلك بما تنطوي عليه من نفقات عامة وإيرادات عامة، وما لها من تأثير على كافة التغيرات الإقتصادية في المجتمع.

كما تلعب الموازنة العامة للدولة دورا هاما في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي؛ ورفع مستوى معيشة الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين من خلال الضرائب والإعانات، والتحويلات الإجتماعية.

وفي ضوء تعاضد أهمية الموازنة العامة للدولة في الإقتصاديات المعاصرة، وتطور حجم النشاط الإقتصادي والاجتماعي الذي تقوم به الحكومات؛ وما ترتب عنه من عجز خطير ومتزايد في معظم موازنات دول العالم، ظهرت عدة دراسات وأبحاث حاولت تقديم الحلول المناسبة لهذه الظاهرة الإقتصادية.

أهمية الموضوع:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل؛ وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدول المتقدمة الصناعية؛ فضلا عن البلدان النامية.

وقد حال العجز في الموازنة العامة لبعض الدول النامية دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه؛ فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، كما يساعد الوضع التوازني للموازنة العامة الدول على النهوض بمستويات اقتصادياتها، وتحسين الأوضاع الإجتماعية العامة لأفراد المجتمع.

ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عند المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت الدراسات والأبحاث التي تحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة واقتراح أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو التخفيف منها.

وفي هذا الإطار ظهرت، عدة دراسات وأبحاث معاصرة في الإقتصاد الإسلامي لتوضيح مدى الفعالية الإقتصادية والإجتماعية لأدوات التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى تكييف بعض الأدوات المالية المعاصرة لتنسجم مع الإطار الفكري للإقتصاد الإسلامي؛ بما يساهم في تقديم بدائل اقتصادية ومالية إضافية لتمويل عجز الموازنة في الدول الإسلامية المعاصرة.

ولدراسة هذا الموضوع بشيء أكثر من التفصيل والإلمام بجميع جوانبه تم اختيار هذا الموضوع لبحثه ودراسته بعنوان:

" تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي "

(دراسة تحليلية مقارنة)

أسباب اختيار الموضوع :

وتكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

- العجز الخطير الذي تعانيه كثير من الدول في موازنتها وما يصاحب ذلك من ضعف اقتصادي يؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، بل والأمنية أيضا.
- دراسة الأساليب والأدوات التي يتم بها تمويل عجز الموازنة العامة في معظم الدول، ومدى فعاليتها؛ ومقارنتها مع أدوات التمويل الإسلامية.
- قيام النظام المالي الإسلامي على قاعدة المشاركة، وتميز أدواته المالية؛ نتيجة لاختلاف نظرة الإسلام الخاصة للمال وملكيته عن غيره من الأنظمة المالية الحديثة.
- محاولة الإلمام ببعض جوانب الإقتصاد الإسلامي المتعلقة بمجال الاختصاص لإثراء وتنمية قدراتنا المعرفية.

إشكالية البحث وفرضياته وأهدافه:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم المشكلة التي نحن بصدد طرحها من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي مقارنة بمثيلاتها في الإقتصاديات الوضعية؟

وفي هذا الإطار، ولإلمام أكثر بجوانب المشكلة؛ تطرح بعض التساؤلات الفرعية:

. ما المقصود بعجز الموازنة العامة للدولة.

. ما هي أسباب وآثار عجز الموازنة العامة للدولة المعاصرة ؟

. ما هي أدوات تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاديات الوضعية ؟ وما مدى فعاليتها ؟

- ما هي أدوات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي؟ وما مدى فعاليتها الإقتصادية ؟

- ما مدى إمكانية تكييف أدوات التمويل الوضعية لتنسجم مع المنطلقات الفكرية الإسلامية ؟ وإلى أي مدى يمكن لحكومات الدول الإسلامية المعاصرة الاستفادة منها في تمويل عجز موازنتها.

وفقا للعرض السابق للإشكالية المراد تناولها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

. تميز الإقتصاد الإسلامي بأدوات فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

- إمكانية تكييف بعض أدوات التمويل المعاصرة واتخاذها أدوات لتمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي.

- إمكانية الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامية في تمويل عجز موازنت الدول الإسلامية المعاصرة.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

. دراسة إمكانية تكييف بعض أدوات التمويل المعاصرة لتنسجم مع الأدوات المالية الإسلامية.

. بيان مدى فعالية أدوات التمويل الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

. التعرف أكثر على بعض جوانب النظام المالي الإسلامي.

الدراسات السابقة حول البحث:

لقد تمت دراسة موضوع "تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي"، من خلال دراسات وأبحاث سابقة، تناولت مشكلة عجز الموازنة العامة، والطرق التي يتم بها تمويل هذا العجز، نذكر على سبيل المثال في الإقتصاد الوضعي:

- انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التتموي، لرمزي زكي.

. الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث، لرمزي زكي.

- الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة و أثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، لعبد الرزاق الفارس.

. العجز المالي والسياسة النقدية في مصر، لفتحي خليل الخضراوي.

بالإضافة إلى بعض الدراسات والأبحاث في الإقتصاد الإسلامي، منها:

. تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، لمنذر قحف.

. معالجة العجز في الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي: دراسة مقارنة،

لأحمد حسين يوسف.

. عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، لحسين راتب يوسف ريان.

أما الإضافة التي يقدمها هذا البحث، فتتمثل في المقارنة بين الأدوات التي يتم بها تمويل عجز

الموازنة العامة في الإقتصاد الوضعي، ومدى فعاليتها، مع صيغ التمويل التي يقترحها الإقتصاد الإسلامي.

منهجية البحث:

سوف يجمع هذا البحث بطبيعته بين المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي لبيان طبيعة وأسباب عجز الموازنة في معظم الدول؛ خاصة النامية منها، والمنهج المقارن لدراسة طرق التمويل المستخدمة لتمويل عجز الموازنة العامة في كل من النظام المالي الوضعي و النظام المالي الإسلامي.

وفيما يلي نذكر المنهج المتبع في بحث هذا الموضوع:

. محاولة توثيق آراء الباحثين من مصادرها الأصلية، أو بالنقل بالواسطة إذا ما تعذر ذلك.

- عزو الآيات التي يرد الاستدلال بها في هذا البحث إلى مواضعها الأصلية في المصحف بذكر

السورة، ورقم الآية، وذلك برواية الإمام ورش.

- عرض الموضوعات عرضا علميا مجردا دون الإفاضة في المدح أو إلقاء الأحكام العامة سلفا، أو سلوك طريق العاطفة.

- التركيز قدر الامكان على الجانب الإقتصادي، دون الخوض في الجانب الفقهي، وهذا راجع لطبيعة البحث وما يقتضيه؛ لتوضيح مدى فعالية طرق التمويل الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

- الاعتماد في سبيل إخراج هذا البحث، وبصفة رئيسية على مراجع أساسية في المالية العامة الوضعية، والمالية العامة الإسلامية، إضافة إلى دراسات وأبحاث لها علاقة بالموضوع.

صعوبات البحث ومصادر الدراسة:

لقد اعترض إعداد هذا البحث، مجموعة من الصعوبات، نوجزها في النقاط التالية:

. قلة المراجع المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي عموما، وبالموضوع خصوصا.

- انعدام الخلفية النظرية في الإقتصاد الإسلامي، والنظام المالي الإسلامي تحديدا، نتيجة لانعدام برامج تخص هذا الجانب على مستوى الدراسة الجامعية.

ومن أجل إنجاز هذا البحث تم الاعتماد على ثلاث مصادر رئيسية هي:

. مؤلفات حول المالية العامة، والسياسة المالية الوضعية.

. مؤلفات حول المالية العامة والموازنة العامة؛ في الإقتصاد الإسلامي.

. مؤلفات حول البنوك الإسلامية وصيغها التمويلية.

أقسام البحث:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول؛ تضمن الفصل الأول المعنون بـ: "الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)"؛ نظرة عامة عن الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الوضعي، من خلال التعرف على ماهيتها، ومصادر إيراداتها العامة، ومختلف التقسيمات النظرية للنفقات العامة، إضافة إلى التعرف على موقف الفكر الاقتصادي المعاصر من وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ومدى إمكانية استخدام هذا العجز كأداة للسياسة الاقتصادية، وهذا ينتج آراء كل من المدرسة الكلاسيكية ثم الكينزية، وأخيرا النقدية، كما تناول هذا الفصل؛ الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، ومقارنتها مع الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الوضعي، من خلال التعرف على ماهيتها، والمصادر الإيرادية التي تعتمد عليها في تغطية نفقاتها العامة.

وأما الفصل الثاني، والمعنون بـ: "عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات المعاصرة"؛ فقد تناول مختلف مفاهيم ومقاييس عجز الموازنة العامة، إضافة إلى الإطلاع على أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى حدوث مثل هذا العجز، خاصة في الدول النامية، كما تناول هذا الفصل مختلف الطرق والمصادر التي تعتمد عليها الدول في الإقتصاد المعاصر في تمويل عجز موازنتها العامة، وكذا أهم الآثار التي تصاحب هذه الطرق.

وأما الفصل الثالث، والمعنون بـ: "عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي"، فقد تم التطرق فيه للصيغ التمويلية لنظام المشاركة متمثلة في كل من صيغة المضاربة والمشاركة، والمرابحة والسلم والمزارعة والمساقاة و....، ومدى قدرة هذه الصيغ التمويلية على تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق استحداث أدوات مالية تقوم فكرتها على هذه الصيغ، كما تم التعرض في هذا الفصل إلى بعض التشريعات التي من شأنها أن تخفف من عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، مثل الزكاة والوقف، وغيرها من صور التكافل الإجتماعي.

وأخيرا، وبعد دراسة مختلف جوانب البحث، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وعلى أساسها تم اقتراح جملة من التوصيات العلمية والعملية، تضمنتها خاتمة البحث.